گۆڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٣ ژ. ٢، ٢٠٢٤
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة
المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X
https://doi.org/10.25007/ajnu.v13n2a1738

# مشاهدات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران في ظل ادارة الرئيس بايدن

م.م احمد حكمت ، كلية القانون والسياسة - قسم العلاقات الدولية - جامعة نوروز- محافظة دهوك- اقليم كوردستان العراق

**الملخص**

اتخذت السياسة الخارجية الامريكية حيال ايران أنماطاً مُتفاوتة من العلاقات عبر الحُقب الزمنية المُمتدة عبر تاريخ العلاقات السياسية بين الطرفين، وذلك طبقاً لنوعية ومضمون العلاقة السائدة في كل فترة مُعينة، والسلوك السياسي المُتخذ من قبل الدولتين، وردود الافعال المتبادلة بينها، فبينما كانت ايران الشاه، تحظى بعلاقات جيدة مع واشنطن، ناتجة عن كون ايران أنذاك كانت تضمن، وإلى درجة كبيرة، سير المصالح الامريكية بسلاسة، إلا ان نوعية هذه العلاقات تغيرت وبشكل تدريجي بمرور الزمن، واتساقا للسلوك السياسي الامريكي حيال ايران، ثمة وجهة نظر علمية مُحايدة، ترى بدرجة تقترب من الموضوعية، أن السنة الاولى من إدارة جون بايدن شهدت منهج تغيير ميزان التعامل مع طهران، باتجاه جديد، دون ان يعني ذلك بالضرورة التخلي عن الاهداف الرئيسية الثابتة في السياسة الخارجية الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية، في هذا البحث سنتناول الاحتمالات المُستقبلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل ادارة جون بايدن.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية الامريكية. العلاقات الامريكية – الإيرانية. الملف النووي الإيراني.

## مقدمة

إن تمكن واشنطن في زمن إدارة باراك أوباما من ضبط ايقاع خط التوازن في العلاقة مع طهران، وهذا ما أنتج عنه تحديداً اتفاق البرنامج النووي الايراني عام 2015، ألا أنها ما لبثت ان عادت بالانحدار وبشـــكل سريع جداً، لوحظ منذ اليوم الأول لاعتلاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ســـدة الحكم في البيت الأبيض، وأقدامه على إلغاء الاتفاق النووي مع طهران، من طرف واحد، واستمراره حتى الايام الاخيرة له في البيت الأبيض بسلوك سياسي خارجي أتسم بالصلب تجاه طهران. واتساقا للسلوك السياسي الامريكي حيال ايران، ثمة وجهة نظر علمية مُحايدة، ترى بدرجة تقترب من الموضوعية، أن الأشهر المقبلة من إدارة جون بايدن ستشهد منهج تغيير ميزان التعامل مع طهران، باتجاه جديد، دون ان يعني ذلك بالضرورة التخلي عن الاهداف الرئيسية الثابتة في السياسة الخارجية الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية، ذلك أن التغيير في البيت الأبيض هو لإدارة وليس للسياسة الأمريكية، فالمعلوم هنا أن السياسة الأمريكية ثابتة لعقود طويلة، تتقدمها أهداف جوهرية لا تشـذ عن قاعدة الضـرورة الاسـتراتيجية للتحقيق، في ظل أي ادارة امريكية تعتلي قمة الهرم السـياسي في الولايات المتحدة الامريكية، ومن كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وهي حفظ الأمن القومي الامريكي بصيغته الشمولية وأبعاده الاستراتيجية العالمية، وكذلك تحقيق المصلحة القومية العليا للولايات المتحدة الامريكية عالمياً.

## أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في طبيعة متغيرات الدراسة منها، ذلك أن وجود طهران كمتغير مهم وفاعل في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والخليج العربي خصوصاً، يجعل منها رقم لا يستساغ وجوده بتلك السهولة، إذ ان لإيران شبكة من التفاعلات والسلوكيات المتعقدة في منطقة الشرق الأوسط، وفي اتجاهين تعاوني- تصارعي، يخدم أجندتها واستراتيجيتها الاقليمية هناك، الامر الذي يجعل من احتمالية التصادم مع واشنطن وأهدافها، ومصالحها الاستراتيجية الواسعة هناك أمر غير مستبعد

## إشكالية البحث:

تبرز إشكالية الدراسة، في مدى عمق درجة التعقيد التي وصلت اليها طبيعة العلاقة بين واشنطن وطهران، وما ينجم عنها من تحديات كبيرة في اي تفكير مقبل من قبل إدارة بايدن لحلحلة تراكمات تلك الترسُبات والاشكاليات الناجمة عنها، وهنا لابد من الإشارة الى ان الولايات المتحدة الامريكية عندما تنظر الى مصالحها في الخليج، فإنها تنظر اليها عبر إيران ونفوذها الاقليمي الواسع والمُمتد هناك، كونها الخطر الاكثر تحديقاً بها هناك.

وهنا يثار سؤالين يدفعنا نحو البحث عن الإجابة عليها وكالتالي:

1. ماهي معوقات السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران في ظل إدارة جون بايدن؟

2. كيف يمكن استشراف تلك المكانة المتوقعة لطهران في المدرك السياسي الخارجي لإدارة بايدن تجاه الخليج العربي؟

**اهداف الدراسة:**

نهدف الدراسة الى الاتي:

1. تحليل العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه إيران.
2. استشراف مشاهدات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية حيال إيران.

**فرضية البحث:**

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: كلما أدركت واشنطن أهمية مكانة إيران في سلوكها السياسي الخارجي تجاه الخليج العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام، كلما زادت أهمية احتواه أيران ضمن سلوك سياسي امريكي فاعل.

**منهجية البحث:**

استندنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي الذي ساعدنا في قراءة المتغيرات الخاصة بالعلاقة ما بين الطرفين، وتحليل مضمون الابعاد الخاصة بالسلوك السياسي الخارجي لكل من واشنطن وطهران في ظل إدارة الرئيس بايدن، فضلا عن المنهج الاستشرافي والذي كان ضرورياً في تحديد ورسم تلك المشاهدات المستقبلية الممكنة او المحتملة او المرغوب بها امريكياً في التعامل السياسي الخارجي مع إيران، طبقاً للتفاعلات السياسية المتبادلة بينهما، مع ترجيح أحد المشاهدات بعد طرحها بشكل استشرافي منظم.

**خطة البحث:**

في ضوء إشكالية البحث وفرضيته، ينقسم البحث - بالإضافة الى المقدمة والاستنتاجات- الى مبحثين حاولنا رصد وتحديد العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران، من خلال التركيز على المستوى الداخلي، العامل السياسي، العامل الاقتصادي، العامل العسكري- الامني: اما ما يتعلق بالمستوى الخارجي، ايضاً تناولنا العامل السياسي، والعامل الاقتصادي، والعامل العسكري الأمني وذلك في (المبحث الأول). وفي (المبحث الثاني) حاولنا استشراف مشاهدات السياسة الخارجية الامريكية حيال إيران في ظل ادارة بايدن: من خلال ثلاث مشاهدات: مشهد السلوك السياسي الصلب في التعامل الامريكي مع إيران: مشهد السلوك السياسي الناعم في التعامل الامريكي مع إيران. واخيراً مشهد القوة الذكية في التعامل الامريكي مع إيران.

**تمهيد**

**تاريخ العلاقات الامريكية الإيرانية**

العلاقات الأمريكية- الإيرانية مرت بمرحلتين أساسيتين؛ الأولى مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 والثانية هي المرحلة التي تلت قيام الثورة الإسلامية، ويمكننا عرض وتلخيص المرحلتين كالاتي:

**المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979**

منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية. لم يكن فيها سوى تعاون محدود بعدد من الخبراء الأمريكيين بهدف إجراء إصلاحات في النظام المالي الإيراني. ثم انطلقت العلاقات بين الدولتين باحتلال الحلفاء لإيران في الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى انتصار الثورة الاسلامية في عام 1979، وفيها تنامى النفوذ الأمريكي والحضور العسكري على الأراضي الإيرانية (الاحمري، 2015، ص 125) وقد فضل الشاه الولايات المتحدة كحليف رئيس لإيران، منذ توليه العرش في عام 1941 إذ فضل تنمية المصالح الأمريكية وزيادة تغلغلها في إيران، وجعلها وسيلة لتحقيق غايات داخلية وخارجية. وكان تفضيله للولايات المتحدة كقوة ثالثة نابعا من كونها قوة عظمى تستند عليها لمقاومة ضغوط الدبلوماسية الأنجلو – روسية، ولكن بعد ظهور ثنائية أقطاب السياسة الدولية وظهور الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، صار اختيار الشاه واضحا بصورة متزايدة، وكان على إيران أن تلزم جانب الولايات المتحدة.

ففي عام 1951 حاول رئيس الوزراء محمد مصدق تعزيز استقلال إيران السياسي والاقتصادي عن طريق تأميم النفط الإيراني. وتدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل ترتيب انقلاب على مصدق، وإعادة الشاه محمد رضا بهلوي، بعد هروبه من البلاد، واحتدام الصراع بينه وبين رئيس الوزراء مصدق عام 1953(الرميحي، 2014، ص 58) وتطورت العلاقة بتوقيع إيران للاتفاقية الإجرائية مع الولايات المتحدة في 5 آذار (مارس) 1959 بعد أن رفضت إيران عرضا سوفيتيا لعقد معاهدة سلام لمدة خمسين عاما، إذ أصر الشاه على رفضها مفضلا الوقوف إلى جانب حلفائه. وفي اتفاقها مع إيران عدت الولايات المتحدة استقلال إيران وسلامتها مسألة (حيوية لمصالحها الوطنية) وقررت الالتزام بـ:

1 ـ استمرار تزويد إيران بالمساعدة العسكرية والاقتصادية.

2 ـ أن تقوم بمساعدة إيران في حالة العدوان. (محمد كشك، 2006، ص 172).

قامت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بدعم البناء العسكري لإيران بصورة سريعة، إذ أعلن في النهاية عن برنامج الدفاع الإيراني ذو المليار دولار الذي كان قيد التوقيع من قبل القوتين الغربيتين استعدادا للانسحاب البريطاني من الخليج العربي في العام 1971. ولقد كانت المساهمة الأمريكية الأساسية في هذا البرنامج متمثلة في أسراب من أحدث

أنواع القاذفات – المقاتلات النفاثة فانتوم في حين قامت بريطانيا بتجهيز مئات الدبابات والقطع البحرية، وقد أعلن الشاه أن المبيعات الأمريكية والبريطانية من المعدات الحديثة إلى إيران قد رفعت من قوتها العسكرية إلى مستوى متقدم نسبة إلى ما كان عليه البناء التسليحي القديم. (زهران، 1998، ص 35-36).

بعدها بدا التعاون النووي بين البلدين، ولقد كان الجانب الأهم في العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية هو التعاون في المجال النووي، والذي بدأ بتوقيع أول اتفاقية للتعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض المدنية في 5 آذار (مارس) 1957 التي أصبحت سارية المفعول في 27 نيسان (إبريل) 1959. وقد عدلت هذه الاتفاقية الأساسية لمرتين خلال عقد الستينات، إذ وقعت اتفاقية التعديل الأول في 8 حزيران (يونيو) 1964 وتم العمل بموجبها في 26 كانون الثاني (يناير) 1967 وقد تضمن النص المعدل على أن الحكومتين "تؤكدان على مصلحتهما المشتركة في ضمان وجوب استخدام أية مادة أو آلة أو وسيلة يتم توفيرها لحكومة إيران، وفقا لهذه الاتفاقية، للأغراض المدنية وحدها". ووقعت اتفاقية التعديل الثاني في 18 آذار (مارس) 1969 وتم العمل بموجبها في 1 آب (أغسطس) 1969, وكررت التأكيد على أن أية مادة أو آلة أو وسائل يتم توفيرها لإيران (يجب أن تستخدم فقط للأغراض السلمية). كما أضافت بشكل أكثر تحديدا أن أية مادة أو آلة أو وسائل (وأضيف إليها) أية مادة نووية خاصة تنتج من خلالها بوساطة إيران (يجب ألا تستعمل لإنتاج الأسلحة النووية، أو للبحث في الأسلحة الذرية أو تطويرها، أو لأي أغراض عسكرية أخرى). كما تم النص في اتفاقية تعديل 1969 على أن تبقى سارية المفعول لمدة عشرين عاما. (سلمان، 1998، ص 151).

**المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979**

أدت الثورة الإيرانية لعام 1979 إلى تغييرات نوعية في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ جاءت مصحوبة بنزعات استقلالية ومعادية للنفوذ الأمريكي، ولعبت العديد من القضايا دورًا مهمًا في وصول العلاقات بينهما إلى مرحلة القطيعة (الاحمري، 2015، ص 125)، ففي 11 شباط (فبراير) 1979 سقط نظام الشاه الحليف الرئيس للولايات المتحدة، وقد حاولت إدارة الرئيس كارتر بناء علاقة مع النظام الجديد لكن هذه الجهود أصيبت بانتكاسة مهمة في 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979 بعد احتلال الطلاب الإيرانيين لمقر السفارة الأمريكية في إيران، واحتجزوا 66 دبلوماسياً أمريكياً لمدة 444 يوماً، وأطلق سراحهم باتفاق الجزائر في 20 كانون الثاني (يناير) 1981, وقطعت العلاقات الإيرانية – الأمريكية في 7 نيسان (إبريل) 1980 بعد أسبوعين على فشل محاولة عسكرية لإطلاق سراح الرهائن الأمريكان .(المصدر نفسه).

لهذا وصفت العلاقات الأمريكية – الإيرانية بالعدائية، إذ قامت في تلك المرحلة على اتهام كل منهما للأخرى برعاية قوى الشر والإرهاب، ووصف الخطاب السياسي الإيراني الولايات المتحدة الأمريكية بالشيطان الأكبر الذي يقف وراء كل شرور العالم، وضحيتها هم المستضعفون الذين تدافع عنهم الجمهورية الإسلامية، فيما يضع الخطاب السياسي الأمريكي إيران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب، وتعمل على الإضرار بالمصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في كل أنحاء العالم. وقد استطاعت الولايات المتحدة إقناع القوى والمؤسسات الدولية بوضع إيران تحت طائلة العقوبات الاقتصادية منذ نجاح الثورة الإسلامية، ونتيجة ذلك عانى الشعب الإيراني من ضعف موارده، والتضييق على امكانيات تطوره، بالشكل الذي أضعف قدرة إيران على التأثير لمصلحة المستضعفين في الأرض .(حمادة، 2014، ص88).

لذلك مثلت العلاقة بالولايات المتحدة إشكالية حقيقية في سياسة إيران الخارجية وتحديداً بعد عام 1979, إذ استفادت إيران من فكرة المعتزلة في وضع استراتيجيتها الخاصة بالعلاقة مع الولايات المتحدة, وتحديداً بوضع مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين أي الإيمان والكفر؛ لأنها تتفق مع مبدأ الولاء والبراء الإسلاميين، ومبدأ لا شرقية ولا غربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإيرانية, واللذين يؤدي تطبيقها إلى تمدد في حجم العلاقات الإيرانية, إذ العلاقة مع الولايات المتحدة سوف تتسع وتنكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة, ويمكن للتقية السياسية أن تقوم بدور فعال في حل المشاكل التي قد تطرأ بين الطرفين أصحاب المصلحة(عبد المؤمن، 2012، ص61). (الباز، 2018، ص144).

قطعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبين الولايات المتحدة في 7 نيسان (إبريل) 1980, وتولت الحكومة السويسرية رعاية المصالح الأمريكية في إيران بدءا من يوم 24 نيسان (إبريل) 1981, وقامت باكستان برعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة، وقد تم التنازل عن هذا القرار بموجب اتفاق الجزائر في عام 1981 الذي نتج عنه إطلاق سراح الرهائن الأمريكان، لكن ذلك لم يمنع من فرض عقوبات أمريكية جديدة على إيران في عام 1984(المصدر نفسه، ص146).

على إثر ذلك تزايدت مخاوف الولايات المتحدة من سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي بعد الثورة الإسلامية في ضوء الخطط التي أعلنتها بخصوص مواصلة البرنامج النووي ولكن من خلال الحصول على مفاعلات نووية أصغر حجماً من تلك التي كانت في السابق, ما دفع إدارة الرئيس رونالد ريغان إلى تنفيذ سياسة وقائية تقوم على منع وصول التكنولوجيا النووية إلى إيران, وصدر قرار بذلك في أيلول (سبتمبر) 1982 بفرض قيود على الصادرات النووية المزدوجة الاستخدام من الولايات المتحدة إلى عدد من الدول في مقدمتها إيران, وحث الدول الحليفة والصديقة على منع وصول التكنولوجيا النووية المتطورة إلى هذه الدول, وفي عام 1991 ضبطت محاولات إيرانية لتهريب معدات نووية من الولايات المتحدة إلى إيران.( محمود، 2005، ص87-90).

**المبحث الاول**

**1. العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران**

إن عملية البحث في المستقبل. لها أهمية خاصة في العلوم السياسية، ومناهجها التطبيقية، لأنها تتعلق بالبحث في مستقبل الأيام وليس حاضرها، كما أنها ليست بالآمر السهل، لأنها تتطلب متابعة المتغيرات الحالية، وقبلها النظر الى تاريخها، لتنشط بعد ذلك في معرفة مستقبلها، وبشكل علمي.

إن عملية استشراف المستقبل لا بد آن تستند الى أسس عملية ترتبط بالواقع الموضوعي ارتباطا وثيقا، ومن ثم تؤدي دراستها الى معرفة اتجاهات المستقبل (مازن،2020، ص22)، لذا فإن دراسة العوامل المؤثرة في مكانة إيران في السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جون بايدن، يعد الخطوة الأولى لمعرفة ابعاد تلك المكانة، ومن ثم تتطلب الدراسة البحث في العوامل المختلفة؛ السياسية والاقتصادية والعسكرية، مع دراسة واقع البيئات المؤثرة الداخلية، والخارجية بشقيها الإقليمية والدولية، وعليه فإن دراسة طبيعة تأثير هذه العوامل في تحديد مستقبل مكانة إيران في إدارة جون بادين ستكون بالشكل الأتي:

**1.1 العوامل الداخلية المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية الامريكية تجاه إيران**

تتداخل العوامل التي تؤثر على المستوى الداخلي، لتشكل خليط متشابك وواسع في التأثير. إلا ان أغلب هذه العوامل تتمثل بالآتي:

**1.1.1 العامل السياسي**

لا يخفى على الجميع، إن صيغة النظام السياسي الحاكم في إيران تستند الى الحكم الثيوقراطي" اي الحكم المستند الى النظرية الدينية التي تربط بين صيغة نظام الحكم القائم، والدين السائد في المجتمع، لا بل تذهب الى تفاصيل أكثر دقة بربط المذهب السائد بصيغة الحكم القائم فيها، وقد تم تأطير ذلك في الدستور الايراني لعام 1979، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران من الإمساك في زمام السلطة السياسية في طهران. (مجيد،2020، ص123).

فالدستور الايراني لعام 1979؛ وتعديلاته في العام 1989، تحدد طبيعة نظام الحكم وفلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن الإطار العام لجمهورية إيران الاسلامية معتبرا أن الاسلام هو الدين الرسمي للبلاد، وان الشيعة الإثناعشرية هو المذهب الرسمي للجمهورية الاسلامية الايرانية. (مجيد،2020، ص124). لذا تتداخل العديد من السلطات الرسمية في إيران لتكمل بصلاحياتها بعضها البعض، فهناك رئاسة جمهورية واعضاء مجلس الشورى الاسلامي، وهم بمثابة برلمان، وهناك مجلس خبراء القيادة الذين يتولون مُهمة انتخاب المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية في إيران، وهناك مجالس محلية ايضا، وجميع هؤلاء يتم انتخابهم بالاقتراع المباشر، وفقآ للدستور، الا ان ذات الدستور بنص على ان جميع هؤلاء يتم فحصهم من قبل "مجلس صيانة الدستور". (مصطفى،2020، ص105).

يعد مجلس صيانة الدستور من الهيئات التنظيمية الرئيسية في إيران والمختصة بعملية الإشراف على عمل مجلس الشورى الاسلامي، وبذا فآن اي قانون يصدر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يكتسب الدرجة القطعية ما لم تحصل على الموافقة عليه من قبل هذا المجلس.

وكانت المادة 110 من الدستور الايراني لعام 1979 قد ذهبت الى تفاصيل الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالمرشد الاعلى، وكالاتي:(فاطمة،2021، ص43).

1. تعيين السياسات العامة النظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام القيادة العامة للقوات المسلحة.
2. نصب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور- أعلى مسؤول في السلطة القضائية، رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رئيس اركان الجيش. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الامن الداخلي.
3. حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
4. حل مشاكل النظام - التي لا يمكن حلها بالطرق المتعارفة - من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.
5. توقيع حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
6. العفو عن المحكوم عليهم أو التخفيف من عقوباتهم في إطار الموازين الاسلامية بعد اقتراح من رئيس السلطة القضائية.

اضافة الى اما تقدم، من املهم الاشارة الى ان جزء مهم من فلسفة النظام الديني القائم في إيران هي تصدير برنامج الثورة الإيرانية الى البلدان الاسلامية المحيطة بإيران، كالعراق والسعودية ودولا اخرى. لأنها ترى فيهم امتدادا للمذهب الشيعي هناك، كما انها تعدهم مجالا حيويا لها، وهذا ما يفسر المحاولات المستمرة لسلوكيات إيران تجاه دول المنطقة، لا بل انها ذهبت لتصدير الثورة الي دولا اوسع في العالم، وهنا يذكر الخميني وهو اول مرشد اعلي في إيران في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، بان تصدير الثورة الايرانية هو أحد اهداف قيامها أصلا، فقد قال في احدى خطبه والتي ألقاها في 1980/2/11: "إننا سنصدر ثورتنا الي كل العالم حتى يعلم الجميع لماذا قمنا بالثورة. لقد كان هدفنا الاستقلال من القيود والتبعية للشرق والغرب، والحرية، والجمهورية، الاسلامية، أي: أن يحقق الايرانيون حلمهم بإقامة حكومة على أساس ديني يستند الي فقه المرجعية وحكمة الإسلام". (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2020، ص242).

أما عن الاحزاب السياسية العاملة في ايران سواء ما تعلق منها بالأحزاب الرسمية او غير الرسمية• فيبدوا ان هناك احزاب سياسية رئيسة في ايران تمثل تيار متشددة واخرى اقل قوى تمثل تيار اصلاحي، وهناك يضع احزاب دينية اخرى، وقومية و بعض الاحزاب المدنية، إن سطوة الحكومة المركزية واضحة بشأن قدرة الاحزاب السياسية على العمل والحركة بحرية سياسية تامة، ويكفي ان نذكر هنا بأن الكثير من الاحزاب السياسية تم حضرها عن العمل السياسي في الداخل الايراني لأسباب كثيرة، قد يكون بضمنها الخوف من نشاط هذه الاحزاب، ورغبتها بالعمل على تغيير النظام السياسي التي لا تجده ممثلاً شرعياً لكل القوميات والطوائف والمذاهب، ومنها الحزب الدستوري الايراني، و منظمة فدائي الشعب الايراني، ومنظمة مجاهدي خلق الايرانية، والأحزاب الكردية كالحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني و حزب إحياء كردستان (سعد، 2020، 73). اما يتعلق بالعامل السياسي على المستوى الداخلي الايران، الى اختلف عن سابق عهده. لا سيما بعد اشتداد الازمة في العلاقة مع الغرب، وتحديا مع الولايات المتحدة الامريكية .سياسيا وكذلك الحال فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وكما في ادناه.

**2.1.1 العامل والاقتصادي:**

يُعد الاقتصاد من العوامل الرئيسية المحفزة للسياسة بشكل دائم، والداعمة لها، وهذا يتضح بصورة أكثر في العالم اليوم الذي بدا كل شيء يتحرك فيه لدوافع اقتصادية، والدولة مثل إيران. يمثل الاقتصاد فيها محركا اساسيا لسيرها بانتظام. لاسيما وأنها تصنف ضمن القوة الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، الأمر الذي يحتم عليها ان تكون مساهمتها في الجانب الاقتصادي عالية. وبشكل يكون موازي الي حد ما لمكانتها الاقليمية في المنطقة. (محمد،2020، ص197)

كما تعد إيران أكبر بلد نفطي في العالم، بحكم ما تمتلكه من احتياطي نفطي، يصل إلى 160,000مليون برميل. اي ما نسبه 10.5% من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد. وهي بذلك غنية من حيث موارد النفط العالمية. حيث أنتجت البلاد النفط الأول مره في عالم 1908.

ويتوقع أن يستمر الاستخراج النفطي الايراني لنحو مئة عام على هذا النحو، ويتواجد النفط الايراني هي 150 حقل هيدروكربوني. وتحتوي الكثير من هذا الحقول على النفط الخام والغاز الطبيعي، وهي تتمتع بدرجة اكتفاء ذاتي بموارد الطاقة وتصدر نسب ليست بقليلة الى الخارج. كما يشكل النفط مصدرة رئيسيا لدخلها القومي. فهي تنتج وتستهلك وتصدر بانسيابية كبيرة، قبل فرض العقوبات الامريكية عليها.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، كمصدر للطاقة العالمية بعد النفط من حيث الاهمية، فتحتل إيران المركز الثاني على مستوى الاحتياط العالمي المؤكد. إذ تقدر النسبة بنحو 29.61 ترليون متر مكعب وهو ما يشكل 15% من احتياطيات الغاز في العالم.

كما وتصدر إيران الغاز إلى تركيا عبر خط انابيب تبريز أنقرة والى ارمينيا عبر خط انابيب يصل بين ارمينيا وإيران- وتستورد الغاز من تركمانستان عبر خط انابيب دولة اباد سرخس- خانكيران. فضلا عن كل ما تقدم في الجانب الاقتصادي، كما ان ايران من المصدريين الرئيسين للغاز لكثير من دول العالم

**3.1.1 العامل العسكري الامني:**

هناك الكثير من العوامل والخصائص التي تعطي قوة للدولة. اضافة الى موقعها الجغرافي في اطاره الاستراتيجي، ومقوماتها الاقتصادية والتكنولوجية، وهي العوامل العسكرية - الامنية، والاثر الذي نتركه على مكانة الدولة وبروز دورها الاقليمي وتأثيرها في الدول الاخرى. من اجل تحقيق المصالح والاهداف التي تتطلع اليها الدولة ضمن محيطها السياسي والاقليمي. (هايل،2020، ص93).

وبالنسبة الى إيران. فلا أحد يستطيع ان ينكر وجودها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط او ان يغب ذكرها في الحسابات الاستراتيجية التي تتعلق بهذه المنطقة. ضمن منظومة الخليج العربي، وهذا نابع حتما من مقومات قوتها الاستراتيجية الشاملة، وفي جوانبها الجيوستراتيجية من موقع جغرافي وموارد اولية او مشاريع سياسية وتكنولوجية وعسكرية مستمرة. فإيران ترى في قدراتها العسكرية والامنية جانب الاهتمام الاول، وقيمة رمزية واعتبارية غليا، يتأسس عليها هيبة الدولة الايرانية. (عمر،2015، ص82).

إذ تعد القوات المسلحة الإيرانية الاكبر من حيث العدد والعدة ضمن القوات المسلحة لبقية دول منظومة الشرق الاوسط، اذ يبلغ مجموع القوات المسلحة الايرانية حوالي (610,000) مقاتل ضمن صنوف القوات المسلحة بتشكيلاتها البرية والجوية والبحرية. فضلا عن (1,050,000) فرد من القوات الاحتياطية المدربة والتي لها قدرة على الاستعداد القتالي والانخراط في المعارك بظروف قياسية محدودة ضمن نطاق التعبئة العسكرية المباشرة. وتخضع جميع هذه القوات المسلحة الأمرة قيادة هيئة الاركان العامة للقوات المسلحة الايرانية. (فاطمة،2021، ص111). كما تمتلك إيران وحدات الحرس الثوري الايراني وهي قوات متقدمة في الداخل الايراني، بحيث تعد منظومة وتشكيل عسكري قائم بذاته، وله نوع من الخصوصية والاهمية ما يفوق الجيش الايراني. من حيث العدة والتسليح والتجهيزات وكذلك العمليات النوعية التي يقوم بهاء بقرقه المتبوعة واسلحته الجوية والبحرية والبرية، وتسعى القيادات الإيرانية الى استمرارية عملية تحديثه وتأهبه القتالي. (مركز المسبار للدراسات والبحوث،2020، ص132).

لقد ادت المساحة الكبيرة التي تمتلكها إيران، بالتوازي مع الموقع الاستراتيجي الحيوي والاطلالة الواسعة على الخليج العربي، او التحكم بمضيق هرمز الدولي، والتي عملت ايران على توظيفها بشكل إيجابي لتكون النواة لها نحو السير باتجاه قوة اقليمية، وما كانت لهذه القوى ان تكتمل طبعا دون وجود قدرات عسكرية باستعانة الخارج بالاعتماد على الذات الايرانية، الرامية الي الصعود وبشكل سريع، لتعتلي مكانة مهمة ضمن نطاق منظومة الشرق الاوسط.(خالد، 2020، ص 33).

وبذات الاتجاه، تحتل إيران مكانة متقدمة على الصعيد الامني المُتزامن للجانب العسكري. إذ لديها شبكة واسعة تعتمد عليها في هذا الجانب، فهي تنطلق من الداخل في تعزيز قدراتها الخارج عسكريا وامنيا، ولا ننسى انها كانت حاضنة للعديد من الحركات والتيارات المعارضة لدول اخرى وعلى امتداد وننسي انها اكانت حاضنة. وبما يوفر لها مصادر خاصة للمعلومات والتي تتأسس عليها حركتها لتحقيق اهدافها ومصالها في المنطقة المحيطة بها وامتداد ذلك منطقة الشرق الاوسط بشكل عام. (هايل،2020، ص97).

باختصار تمتلك إيران مقومات قوة جيوستراتيجية. تسعي الى توظيف كل مقومات قوتها الداخلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية-الامنية، لتحقيق اهدافها ومصالحها ضمن حلقتين، الاولي تتمثل بمنطقة الخليج العربي، والحلقة الثانية. اقليم الشرق الأوسط، بالرغم من تقاطع والمصالح مع القوي العالمية المرابطة هناك، والتي تمثلها الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط.

### 2.1 على المستوى الخارجي

تعد العوامل الاقليمية والدولية من العوامل المؤثرة في تحديد مكانة إيران في السياسة الخارجية الامريكية، في ظل إدارة جون بايدن، لأن ذلك يؤثر في رسم الطرق الخاصة بتحديد المصالح والاهداف القوى الاقليمية والدولية التي ترى في منطقة الشرق الأوسط نفوذاً حيوياً لإظهار المكانة والدور، وما يترتب عليها من تأثير في تحقيق تلك الاهداف، وعلى مستويات عديدة سياسية واقتصادية وعسكرية- امنية أيضاً. وكما في أدناه:

#### 1.2.1 العامل السياسي

منذ فترات زمنية طويلة ومنطقة الشرق الاوسط تخضع لتوازنات القوى الاقليمية فيه، وبتأثير القوى العالمية، سواء المباشر او غير المباشر، وتظهر في هذه المعادلة ثلاث او اربع قوى اقليمية هي العراق سابقاً، ايران، تركيا، اسرائيل، وفي بعض الاحيان المنظومة الخليجية بقيادة السعودية، فإذا كان العراق قد خرج من منظومة التوازن الاقليمي في منطقة الخليج بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، عندما كان طرفاً موازيا لإيران في الخليج، فإن خروجه كان قد غير معادلة توازن قوى اخرى كـ"تركيا وايران وإسرائيل" في الوقت الراهن، هذا الوضع الذي دائماً ما تتحدث عنه القوى العالمية، لا بل أن البعض تعمد للمحافظة على هذه التوازنات ومعادلاتها.

ترى الولايات المتحدة الامريكية ان ايران تشكل تهديداً حقيقياً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإضافة الى تأثيرها الكبير في القرارات السياسية في العراق، فهي تتدخل عسكرياً في سوريا وتسيطر على مفاتيح كثيرة للسياسة الداخلية في لبنان؛ عبر حزب الله، وتبقي على حضور مهم في السياسة اليمنية عبر الحوثيين، وتحتل مكانة بارزة في ما يخص القضية الفلسطينية، كذلك فأن طهران تروج للتغيرات الدورية السطحية لبعض الحكام المنتخبين، وتقدم نفسها على أنها الدولة شبه الديمقراطية في مقابل دول الخليج التي يسيطر عليها نظام الحكم الملكي.(خالد-سيغورد،2020،ص34).

أما فيما يتعلق بالدول العربية، فعلى الرغم من كل ما يعتري علاقاتها مع محيطها العربي من خلافات، الا ان موقعها الجغرافي، وقدراتها العسكرية والصناعية، والتطور العلمي الذي حققته، وتأثيرها المباشر على بعض الفئات الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة من المكون الشيعي، يفرض عليها ان تتعاطي مع هذه الدول برؤية سياسية وان كان يشوبها الحذر نوعاً ما. (المصدر نفسه، ص34).

ألا انه وبرغم توافر العديد من الاعتبارات ذات الطابع الاستراتيجي وبجوانبها السياسية والاقتصادية والدينية والمشتركات الاجتماعية والثقافية، والتي يفترض بها ان تؤسس لعلاقات جيدة مع الدول العربية، وتحديداً دول الخليج العربي بالقلق البالغ جراء السلوكيات السلبية التي تقف طهران ورائها، سواء بشكل مباشر او غير مباشر، فتمسكها باحتلال جزر الامارات العربية الثلاث(طنب الكبرى- طنب الصغرى-ابو موسى)، هو مؤشر واضح لذلك، فضلاً عن تدخلاتها بدعم الحوثيين في اليمن بالضد من المملكة العربية السعودية، وكذلك تدخلها المباشر في سوريا، وقبلها العراق، وسيطرتها على الكثير من الامور والمؤثرات هناك، كلها امور وسلوكيات تظهر حجم التوتر الذي تتضمنه العلاقات الايرانية- العربية.(مجموعة مؤلفين،2020،ص92).

وبنفس الاتجاه، واضافة الى ما تقدم، من قلق يؤثر في العلاقات الايرانية-العربية، فإن ما يزيد هذا الامر، هو تطلعات إيران الى القيام بدور اقليمي يقوم على تحقيق طموحات واهداف عديدة، يمكن اجمالها بالآتي (أحمد،2019، ص89):

1- حرص طهران بأن تكون القوة المهيمنة على منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تلك القوة الاقليمية المؤثرة في منطقة الشرق الاوسط، يكون لها كلمة ودور في اية ترتيبات تخص المنظمة ودولها.
2- سعيها المستمر الى تصدير أنموذج الثورة الاسلامية الايرانية، ومد النفوذ الشيعي الى دول المنظمة لأن امتداد النفوذ الديني يمهد للنفوذ السياسي والاقتصادي.
3- ان تكون علاقاتها مع الدول المحيطة بها لا سيما العربية منها على اساس التفوق الايراني، وحاجة الدول لها.
4- تتطلع وبقوة الى مُزاحمة النفوذ الغربي، في المنطقة، وخصوصاً نفوذ الولايات المتحدة الامريكية، العسكري والامني والسياسي والاقتصادي.

وبشكل أكثر تأثيراً، تصاعد القلق والحذر من قبل الدول المحيطة بإيران لاسيما الدول العربية في منطقة الخليج العربي، في ظل سعى طهران المستمر الى تطوير قدراتها سواء التقليدية، او المنظومة الصاروخية، وكذلك التطلعات النووية التي تبرهن عليها مشاريعها النووية والبرامج المستمرة لتخصيب اليورانيوم من اجل امتلاك سلاح نووي، يظهر تفوقها النوعي على دول كثيرة في منطقة الشرق الاوسط في العموم، والخليج العربي تحديداً.

وحتى على صعيد المستقبل السياسي القريب، يلاحظ ان سلطنة عمان تستمر نوعاً ما بعلاقاتها السياسية الدولية مع إيران، تليها بدرجة اقل الامارات العربية المتحدة، ثم الكويت والبحرين، الا انه في العموم كمنظومة خليجية، فلا يتوقع ان تشهد سياسة مجلس التعاون الخليجي تغييراً جوهرياً؛ طالما الجيل الحالي من الايرانيين ما زال في السلطة. (مجموعة مؤلفين،2020، ص73).

في المقابل، ترى إيران ان هناك ثلاث مفاهيم رئيسية تتعلق بالتعامل السياسي مع جيرانهم في الاقاليم من الخليج، الأول: هو ان طهران مسؤولة، أخلاقياً وسياسياً عن الشيعة في جميع انحاء العالم، بما في ذلك الشيعة في الخليج. الثاني: هو ان طهران ترى الانظمة الخليجية غير مصنفة لشعوبها، وهو رأي تضاعف على ما يبدو بتحالف دول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الغربية، ثالثاً: هناك تصور بأن معظم اصلاحات دول الخليج منذ عام 1979 هي نتيجة للضغوط الايرانية المباشرة. وهنا قد يعتبر البعض أن هذه المفاهيم هي مجرد اسطورة ايرانية، لكن بغض النظر عن صحتها التاريخية، ومدى ترسيخ هذه الافتراضات في الخيال العام الإيراني؛ يستلزم ان يتم التعامل معها من قبل قادة منظومة الدول الخليجية (خالد-سيغورد،2020، ص35).

أما العراق، فليس من الصعب اثبات حجم التأثير الايراني فيه بعد العام 2003، وصعوداً وبجوانب سياسية واقتصادية وامنية، بالرغم من ان للعراق مكانة يمكن اذا حسن توظيفها مع قدراته الاستراتيجية ان يلعب دوراً محورياً في جعل هذه المكانة عنصر- ربط بين مصالح القوى الاقليمية بدلاً من كونها عنصر- صراع وتنافس، لقد كان العراق على الدوام عاملاً مهماً في العلاقة بين القوى الاقليمية وبخاصة تركيا وايران، كون العراق هو الجار الاقرب والاسهل اتصالاً بحكم موقعه الوسيط بين العديد من البيئات الجيوستراتيجية المتعددة، التي تجد القوى الاقليمية نفسها في خضمها وفي ثنايا تفاعلاتها وبخاصة البيئة القريبة والمتمثلة بالمثلث الجيوستراتيجي العراقي- التركي - الايراني.(حيدر،2021،ص33).

كما ليس بغريب ان يحتل العراق مكانة مهمة في الفكر الايراني لاسيما بعد تشديد العقوبات الامريكية الى حالتها القصوى بالضد من طهران، الامر الذي دفع بها الى توسيع دائرة التعامل مع العراق، ليشكل ورقة تخفف من الضغط الاقتصادي عليها أولاً، وتناور بها في الجانب السياسي ثانياً. (حيدر،2021، ص34).

وهكذا تتطلع ايران الى لعب دور اقليمي موازي للمقومات الاساسية التي تمتلكها كقوة اقليمية في منطقة الشرق الاوسط، كونها تتمتع بكتلة بشرية ضخمة، وموقع جغرافي استراتيجي، فضلا عن الامتداد التاريخي، والامانات الاقتصادية والعسكرية، وبشأن المنطلقات والتوجهات الفكرية التي ترتكز عليها الاستراتيجية الايرانية تجاه منطقة الشرق الأوسط ذات الوجود الامريكي الكثيف، فإنها تركز توجهها نحو الخليج العربي ودوله، وتركيا، وبشكل اوسع نحو العالم الاسلامي، وهذا الامر يعد ركيزة الاستراتيجية الايرانية تجاه الخارج المحيط بها، فالخليج العربي يعد المجال الحيوي الاول لتلك السياسة، كما أن ايران دخلت في شراكة مؤسساتية متعددة مع الجمهورية التركية، ومن خلال اطار للتعاون تمثل بمنظمة التعاون الاقتصادي عام 1985، كما ازداد اهتمام ايران بمنظمة المؤتمر الاسلامي بشكل تدريجي واضح، لأن ايران تجد فيه ميداناً أوسع للبروز الاقليمي والتعبير عن عمق المجابهة بينها وبين الغرب، حول أزماتها المتعددة.(عبدالرحيم،2020،ص342).

وعلى المستوى الاوسع، ضمن الاطار الدولي سياسياً، نرى بأن ايران تناور نع الصين وروسيا وكذلك بعض دول الاتحاد الاوربي فيما يتعلق بالكثير من الامور والازمات التي تجابها، سواء فيما يتعلق ببرنامجها النووي او الصاروخي، او حتى فيما يتعلق ببعض السلوكيات الخاصة ضمن دول الشرق الاوسط، الا انها لا تستطيع ان تفعل ذات الامر مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما شهدناه في ظل ادارة دونالد ترامب السابقة، وبصورة اقل مع الادارة الحالية، بالرغم من عدم مرور مدة كافية للحكم على مخرجات العلاقة بين طهران وواشنطن في ظل ادارة جو بايدن(Mehran,2020,p.143).

وهناك من يرى بأن طهران تستطيع المناورة ايضاً مع واشنطن بوجود ادارة جو بايدن، وربما يكون مرد مضمون هذه الرؤية الى تلك المرونة التي تبديها الادارة الامريكية الجديدة لاحتواء ايران من اجل الوصول الى مخرجات ايجابية سريعة فيما يتعلق بالموقف الايراني تجاه قضايا الشرق الاوسط، التي تتداخل فيها مصالح الولايات المتحدة مع ايران، وفي بعض الاحيان تتقاطع معها، مع ذلك يبقى الوقت القادم خير دليل في الحكم على مخرجات العلاقة ومدى استعداد كل طرف للتنازل عن شروطه من اجل الوصول الى نقطة التقاء مشتركة نوعاً ما لتحديد مستقبل جديد للمنطقة(Henry,2020,p.143).

باختصار، ترى إيران ومن جهة نظر قيادتها العليا، انها ان لم تكن ضمن الدول المساهمة في صياغة مستقبل المنطقة في إطار العلاقات التفاعلية ما بين دول المنطقة، فإنها ستفسح المجال لدخول قوى دولية اخرى في المنطقة، لا بل انها ستكون مضطرة على القبول في الدخول بمشاريع وترتيبات تفرضها الدول والقوى الدولية تتطلع الى تنفيذ ادواراً ومشاريع مهمة لها في المنطقة، وبالتالي ستكون هي طرف تابع متأثر وليس مبادر ومؤثر.

### 2.2.1 العامل الاقتصادي

يعد الاقتصاد المحرك الاساس للسياسة، لا بل ان غاية السياسة تعتمد على تحقيق المصلحة والفائدة، وهي بالنتيجة تحقيق هدف اقتصادي، كما ان الاقتصاد هو عماد السياسة، فالدولة التي تمتلك اقتصاد قوي، تستطيع تدعيم سياستها به، والعكس صحيح، الدولة ذات الاقتصاد الضعيف، لا يمكن ان تستقر سياستها سواء الداخلية والخارجية.

تعتمد إيران على توظيف مقدراتها الاقتصادية بالاتجاه الذي يخدم استراتيجيتها الاقليمية تجاه دول المنطقة المحيطة بها، فجميع تحركات وسلوكيات إيران تستخدم فيها ادوات اقتصادية، لاسيما وأنها دولة ليست سهلة الموارد فيما يتعلق بالطاقة، فهي عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، وتنتج أربعة ملايين برميل يومياً أكثر من نصفها يصدر

إلى الخارج فيما تذهب الكمية الباقية للاستهلاك المحلي، وتقدر الاحتياطات المؤكدة بـ "152" مليار دولار. رغم ان اهم دوافع هذه السلوكيات هو تحقيق الاهداف الاقتصادية لإيران وبما يعزز من مكانتها الاقليمية كقوة في منطقة الشرق الاوسط، الا انها تتطلع لتدعيم هذه السلوكيات بأهداف سياسية ايضاً، ولعل المتابع بشكل دقيق سيجد انها تتمتع بعلاقات اقتصادية مهمة مع كل من تركيا والعراق والكويت والامارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، وحتى البحرين، ولهذه العلاقات مصالح ومنافع متبادلة لكلا الاطراف، إلا ان إيران ترى فيها مداخل مهمة تمهد للنفوذ الاقتصادي والسياسي لطهران. (حكمات،2020، ص73).

وعلى المستوى الدولي، كانت إيران ولاتزال جزء مهم من تفكير القوى العالمية، كونها مناطق تتمتع بأهمية جيوستراتيجية فريدة، فبعد الحرب العالمية الاولى، صارت إيران، والمنطقة، محط تنافس القوى الكبرى نتيجة النفط المتزايدة أهميته، مع التطور التقني لوسائل النقل المدنية والعسكرية. وفي أمانيا النازية مع الوصول إلى إيران والمناطق البترولية. والتقى زعماء الثلاثة، ستالين وروزفلت وتشرشل، في طهران خلال الحرب. وبعد هزيمة هتلر قرر السوفييت البقاء في إيران ووقعوا اتفاقيات بترولية، إلا ان واشنطن ولندن نجحتا في إخراجهم وإلغاء الاتفاقية. (نجاة،2018، ص32). وبعد عقد شعر البريطانيون والامريكيون أن وصول مصدق لرئاسة الحكومة الايرانية، عبر الانتخابات، مدخل لليسار والسوفييت، فتم تدبير انقلاب عليه وحماية سلطات الشاه. وعاود الشك الامريكيين في نيات السوفييت، عندما غزوا أفغانستان، المجاورة لإيران، في ديسمبر (كانون الاول)1979 - أي بعد عشرة أشهر من سقوط الشاه رضا بهلوي- سارع الامريكيون لمواجهتهم بدعم الأفغان، اعتقاداً أنهم ينوون العبور إلى إيران، حيث حلم القياصرة بالمياه الدافئة، والنفط أيضاً. (سوسن،2018، ص67).

هكذا نلاحظ بأن روسيا الاتحادية والولايات المتحدة واوربا ترى في إيران مكانة مهمة في تفكيرها، دون ان يعني ذلك ان الشرق الاوسط لا يرى ذات الاهمية بالنسبة لإيران، فهذه الصين التي تثير مخاوف الولايات المتحدة الامريكية، استطاعت التوصل الى اتفاق مع إيران في 2021/3/27، وبعد أن نُشرت صفحة سرية في الاعلام الامريكي، بات واضحاً أن اتفاق الطرفين عميق جداً، يشمل تقريباً كل مناحي العمل بين الصين وإيران.

يلاحظ ان هذه هي المرة الاولى التي يظهر فيها الصينيون رغبتهم للتوسع في منطقة الشرق الاوسط، وتحديداً غرب آسيا وشرق أفريقيا، معتمدين استراتيجية "التعاون الاقتصادي" الكثيف، فيما يسمى مشروع "الحزام والطريق". الصفقة مع إيران ليست مفاجئة، حيث بدأ التفاوض عليها من عام 2016. وجرى الحديث عنها في عام 2020، إنما توقيعها في العام الماضي 2021 هو ما أثار كثيراً من التساؤلات، في ظل الجهود التي تسعى لها الادارة الامريكية الحالية مع كل من الصين وإيران. كما ان تفاصيلها توحي بما هو أكثر من تعاون اقتصادي. (مقال، شبكة المعلومات الدولية،2021). ولعل مثل هكذا اتفاقية ذات إطار استراتيجي قد تكون جاءت بفعل فك الطوق الخانق الذي فرضته واشنطن ضمن إطار عقوبتها الاقتصادية المشددة بالضد مع طهران، والتي أدت الى تصفير صادراتها من النفط في العام2019.

مما تقدم يتضح بأن امتلاك إيران للموارد الاقتصادية الرئيسية في عالم اليوم، كالنفط والغاز، جعل منها محط اهتمام جميع القوى العالمية، لا بل أن البعض يرى فيها ابعد من مجرد امتلاكها للموارد كالصين التي ترى في موقعها الاستراتيجي نقطة مهمة في مشاريعها الاستراتيجية العالمية، مثل مشروع الحزام والطريق العالمي الذي طرحته الصين عام 2013، وصعوداً الى توقيع اتفاقية2021 معها: وفي الظروف الحالية ومع المتغيرات التي ستحدث في طبيعة العلاقات الدولية عقب الحرب الروسية الأوكرانية؛ من المتوقع ان تسعى دول اوربية أيضا للاتفاقات الاقتصادية مع ايران في حال استمرار الرئيس الروسي بوتين في منصبه كرئيس لروسيا الاتحادية.

### 3.2.1 العامل العسكري-الامني

يعد العامل العسكري الامني واحداً من العوامل المهمة جداً في تحديد مكانة ايران في الادراك الامريكي لدى ادارة جو بايدن، ذلك ان الوضع الذي تمر به طهران وهي مستمرة في تطوير ترسانتها العسكرية، وكذلك رغبتها في حيازة سلاح نووي، كلها امور تربك المشهد الاقليمي، وتدفع ببقية القوى الاقليمية الى التنافس بهذا الاتجاه، الامر الذي يولد سباق عسكري غير مسبوق، وهو ما تشهده المنطقة بالفعل، بعد سلسلة توترات ناتجة عن ازمات وسلوكيات تؤيدها طهران ان لم تكن طرفاً مباشراً فيها، لا بل حتى ان الولايات المتحدة الامريكية كثيراً كانت عندما تنظر الى منطقة الخليج العربي فإنها تنظر اليها من خلال ايران.(مجموعة مؤلفين،2020،ص99).

على المستوى الاقليمي، تعد ايران واحدة من قوى اقليمية ثلاث هي اسرائيل وتركيا، وايران ذاتها، فتركيا تحسب على منظومة حلف الناتو، وثاني اقوى قوة فيه، بينما اسرائيل الحليفة الاستراتيجية للغرب، ذات القدرات المتفوقة تكنولوجياً وعسكرياً، بينما ايران لا تزال تعتمد على ذاتها وتحاول ان تستمر بمكانتها الاقليمية عبر إدامة تسخير مقومات قوتها الاستراتيجية، بالمقابل تقف منظومة الخليج العربي امام ايران وان كان ميزان القوى يميل نسبياً لصالح طهران، كما ان الدول الغربية وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية تقف دائماً لدول الخليج بالضد من التهديدات الايرانية المستمرة، وتضغط على طهران للتغيير من سلوكياتها العدائية وتصرفاتها التي تؤثر كثيراً في استقرار المنطقة، وعبر ادوات عديدة اخرها العقوبات الاقتصادية القصوى.(حيدر،2021،ص44).

ان الضغط الامريكي يأتي ضمن رؤية حربية تقليدية تركز على محاصرة العدو وتهديده إما بالتجويع أو الدمار العسكري الهائل، فالتجويع قد يؤدي الى انهيار النظام الاجتماعي، وظهور الصراعات الداخلية وفقدان الثقة والانهيار ووقف الانتاج في المؤسسات الحكومية. أما الدمار العسكري فيؤدي الى انهيار النظام السياسي فلا يستطيع مجابهة تحد

خارجي او تمرد أو تمرد داخلي، ويبرز إثر ذلك نظام سياسي جديد يدرك خطورة التحدي فيستسلم لإدارة الاخرين. وهذا ما تفكر الولايات المتحدة بالتوصل اليه جراء تشديدها للخناق الاقتصادي على إيران. (فاطمة،2021، ص117).

أما النظام الايراني، فلديه بدائل للتهرب من العقوبات وتخطي ازمات اقتصادية سابقاً، كل ذلك يرجح استمرارية سياسة الضغوط والمواجهات غير المباشرة وشراء الوقت بين واشنطن وطهران الى حين فرض مفاجأة غير متوقعة نفسها على المعادلة الحالية ومن الممكن ترجيح خيار التصعيد المُضبط، اي مسار الحل الجزئي او الحل المرحلي، والرهان على وجود فرص مواتية في المستقبل لتحقيق الاهداف. ولهذا يرى البعض ان إيران استفادت ضمنياً من قرار الرئيس الأمريكي السابق ترامب في الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم عام 2015، لأنها نجحت في تصويره بمثابة عدوان امريكي مدبر عليها، وخروج امريكي متعمد على الشرعية والقوانين الدولية. (ستار،2017، ص232).

أما فيما يتعلق بالصين وعلاقاتها بإيران، فان هذه العلاقة تدخل عصراً جديداً، بأبعاده الاستراتيجية، فهي من ناحية تؤمن حماية للنظام الايراني، ومن ناحية أخرى تؤمن سوقاً كبيرة لمبيعاتها من النفط والغاز. ووفق الاتفاقية، أيضاً، تؤمن تطور النظام العسكري والأمني لإيران في وقت تشتكي دول المنطقة من مغامرات طهران المسلحة، حيث تدير عمليات عسكرية بالوكالة في كل من العراق وسوريا ولبنان وغزة واليمن. (مقال، شبكة المعلومات الدولية،2021).

وبذات الوقت نلاحظ بأن الصين تسعى لمنافسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، في المصالح الاقتصادية، وربما العسكرية بوقت لاحق، إذ وصل جيش التحرير الشعبي الصيني وقواته العسكرية إلى خليج عدن، حيث بنى قاعدة عسكرية في جيبوتي لحماية خطوطه البحرية إلى أفريقيا.

أي في المستقبل القريب، ربما تلجأ بكين للقوة العسكرية لحماية مصالحها في المنطقة، بما يعني أننا أمام تبادلات جيوسياسية غير مسبوقة. (مقال، شبكة المعلومات الدولية،2021).

الا ان هذا لا يعني أن المشروع الصيني سيسير باتجاه تغيير سلوك إيران في المنطقة. ذلك ان السيطرة على سلوك إيران العدواني إقليمياً لن يكون سهلاً، على الاقل ليس في السنوات الاولى في العلاقة. فطبيعة نظام المرشد الاعلى الديني العسكري لن يتوقف عن خوض النزاعات في دول الجوار. ولن تعدل سلوكه داخلياً الوعود الهائلة من مداخيل مبيعات الغاز والنفط والتجارة في السوق الصينية، بحيث يلتفت إلى تحسين وتطوير الاوضاع الداخلية. ولهذا من المتوقع أن تستمر ديناميكية الصراع بين الاقطاب في الداخل.

ولعل الملاحظ انه في اتفاقية الصين وإيران، انها علاقة بين شريكين خصمين أيدولوجيا لكنها علاقة المضطر، كمحاصرين أميركياً. الحزب الصيني الشيوعي الحاكم دنيوي براغماتي لم يعد يرغب في تصدير أيدولوجيته للعالم، بخلاف إيران، نظام ديني آخروي، يريد فرض معتقداته ومحاربة العالم. وأهداف الصين من العلاقة في مبادرة (الحزام والطريق) واضحة، هي الموارد والاسواق. لهذا ستضطر الصين لفعل الكثير لإسناد النظام الايراني في مواجهة العالم حتى تحافظ عليه، ومهما بدا عنيفاً ومتمسكاً يعاني كثيراً من تشققات في مؤسسات الحكم. (حكمت،2020، ص32).

وبذلك نرى بأن إيران اتجهت في علاقاتها وتحالفاتها نحو الشرق، وهذا ما تجسده الاتفاقية الاستراتيجية بينهما، لكن يبقى السؤال هو كيف ستكون انعكاسات هذه الاتفاقية على منطقة الشرق الاوسط، وماهي تبعاتها، وهل سترضى واشنطن باستمرار مثل هكذا اتفاقيات؟ لعل الاجابة على هذه التساؤلات يمكن ان تكمن في المبحث القادم، لأنها تتعلق بالمستقبل، وبالتالي يمكن البحث عن اجاباتها في المشهد، ولا شك ان الباحث لجأ الى دراسة العوامل المؤثرة في تحديد مكانة إيران في الادارة الامريكية الجديدة، من اجل الوصول الى فهم أكثر عُمقاً في عملية بناء المشاهد المُستقبلية الخاصة بمعرفة حيثيات السياسة الخارجية الامريكية تجاه طهران في ظل ادارة جو بايدن، وكما في ادناه.

## المبحث الثاني

### 2. مشاهدات السياسة الخارجية الامريكية حيال إيران في ظل ادارة بايدن

طبقاً لموضوع الدراسة وإطاره المستقبلي، وللمنهج الاستشرافي الذي يعني بدراسات المستقبل والذي لجأ الباحث الى توظيفه في هذه الدراسة، كطريقة لرسم احتمالات مستقبلية او مشاهدات تتعلق بالنظر الى المستقبل الزمني المتوسط في معرفة مكانة ايران في السياسة الخارجية الامريكية لإدارة جو بايدن، والتي تم تحديدها بالمشاهدات ادناه، بعد دراسة مجمل العوامل الداخلية والخارجية بشقيها الاقليمي والدولي، التي تدفع بالباحث الى ترجيح احد المشاهدات، مشهد السلوك السياسي (الصلب- الناعم - القوة الذكية) في التعامل الأمريكي مع ايران.

### 1.2 مشهد السلوك السياسي الصلب في التعامل الامريكي مع إيران

يفترض هذا المشهد، ان السياسة الخارجية الامريكية لإدارة جوبايدن تجاه إيران ستكون استمراراً لسياسة دونالد ترامب بهذا الاتجاه، لطالما كانت سياسة ترامب حصيلة لسلوكيات تعتمد النهج الصلب في التعامل مع إيران، سواء عبر فرض وتشديد العقوبات الاقتصادية الى اقصى درجة، وكذلك التلويح المستمر بإمكانية استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر.

بذات الاتجاه، يمكن ان تكون إيران بسلوكياتها جزء من تكوين ردود افعال امريكية تجاهها، بمعنى ان تعند طهران واصرارها على العودة الى ذات الاتفاق الذي ابرم في العام 2015، قد يدفع واشنطن الى ردود افعال غير ايجابية بهذا الاتجاه، لأنها قد تشعر بذلك انها خضعت لرغبات طهران، لاسيما سلوكيات طهران حتى اللحظة تؤشر بانها غير راغبة بالتراجع عن مواقفها المعلنة بهذا الصدد، رغم قسوة العقوبات المشددة المفروضة عليها (Beatrice,2021,p.123). ذلك ان احتمالية ميل ايران الى التصعيد، امر ليس بعيد، اذ حدد المرشد الاعلى في 24ايار 2018، عدة شروط للاستمرار في الالتزام بالاتفاق النووي، وإلا ستستأنف ايران أنشطة تخصيب اليورانيوم إذا لم تستجب الدول الاوروبية الثلاث "فرنسا –المانيا- بريطانيا" لهذه المطالب، وهي: حماية مبيعات النفط الايرانية من العقوبات الامريكية، ومواصلة شراء الخام الايراني، ويجب على البنوك الاوربية حماية التجارة مع ايران، وتعهد الدول الاوربية الثلاث بعدم الموافقة على المطالب الامريكية بالتفاوض حول برنامج ايران للصواريخ الباليستية، وأنشطتها الاقليمية.(دلال،2018،ص9).

كذلك ان استمرارية إيران بسلوكيتها العدائية تجاه مصالح الولايات المتحدة في الكثير من دول منطقة الشرق الاوسط، قد يدفع بإدارة بايدن الى استمرارية التصلب في سلوكياتها تجاهها، وهو ما أعلنه جو بايدن في أكثر من مناسبة، بأن على طهران ان تكون فاعل إيجابي في المنطقة لا سلبي تجاه دولها، وبالتالي قد يكون ذلك دافع ايضاً لاستمرارية السلوك الامريكي بأدوات صلبة بالضد من طهران (Beatrice,2021,p.124).

وبذات الاتجاه، لا يخفى على أحد بأن العقوبات الامريكية بشقيها الاقتصادي المفروض على الاقتصاد الايراني بكثير من قطاعاته وشركاته النفطية والطاقوية والصناعية، والسياسي المفروض على بعض الشخصيات والمنظمات الايرانية التي فرضت في زمن ترامب، لا تزال سارية العمل ايضاً في زمن جو بايدن، ما يعني ذلك ان سياسة واشنطن تسير بشكل ضمني عبر ادوات القوة الصلبة، وربما تستمر في ذلك لإحكام سيطرتها على إيران وسلوكياتها الضارة بمصالحها في الخليج (David,2021,p.79).

بالمحصلة؛ إن معطيات هذا المشهد تؤشر احتمالية رفض الجانب الايراني اي تنازل جوهري بالقضايا العالقة ما بينها، وواشنطن، كالبرنامج النووي الايراني، والبرنامج الصاروخي، وكذلك سلوكياتها العدائية المستمرة في المنطقة، وبضمنها استمرارية استهدافها للمصالح الامريكية في العراق، وكذلك بعثاتها الدبلوماسية، وبالتالي فان الاخذ باحتمالية السلوك الصلب في التعامل الامريكي مع إيران يبقى قائماً (David,2021,p.80).

### 2.2 مشهد السلوك السياسي الناعم في التعامل الامريكي مع إيران

على العكس من الافتراض السابق للمشهد الاول، والذي يفترض السلوك الصلب في التعامل الامريكي مع ايران، فإن هذا المشهد، يرى أن ادارة جو بايدن ستميل الى السير بالسلوك الناعم مع طهران، كون مصلحتها تقتضي ذلك، فتوجهات بايدن على عكس ترامب، كونه يميل الى الدبلوماسية في التعامل، وترجيح الخيار الهادئ على الصلب، ولعل المحاولات التي يبديها جوبايدن وفريقه الرئاسي في التفاوض مع طهران للوصول الى اتفاق حول مجمل القضايا الخلافية بينها عبر ابقاء الباب مفتوحاً للدبلوماسية يعد خير دليل على افتراض هذا المشهد.(محمد، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات،ص10).

ولا ننسى هنا ان جو بايدن، ومنذ تاريخ البدء بحملته الانتخابية التي تنافس فيها مع ترامب، كان يرفع شعار الدبلوماسية في التعامل مع إيران وليس التصلب او التعامل العسكري، وكثيراً ما اتهم ترامب بأنه هو من اوصل طهران الى هذه الدرجة من التمرد بحكم سياسته الخاطئة تجاهها، وبالتالي يرى في المساومة الدبلوماسية الوسيلة الافضل في التعامل مع مثل هكذا ازمات. (قورشون، شبكة المعلومات الدولية،2021).

وحتى على الصعيد الشخصي، فإن جو بايدن رجل عاصر ومارس الكثير من المناصب السياسية في الولايات المتحدة الامريكية وعلى مدى نصف قرن من الزمان، وبالتالي هو ذو خبرة وحنكة سياسية في التعاطي والتعامل مع دول الشرق الاوسط، فهو من التيار العقلاني ومن اولئك الذين لا يرغبون في الانزلاق في الحروب والمهاترات العسكرية، بل يفضل الدبلوماسية والمناورة السياسية وتفعيل الادوات الاقتصادية على غيرها من الافعال الاخرى. (محمد، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ص8).

والجدير بالذكر هنا ان ادارة جو بايدن أكدت باستمرار انها منفتحة على اية حوارات او مباحثات تقرب وجهات النظر مع طهران، إلا ان مباحثات مباشرة مع الجانب الايراني دون وساطة يبدوا امراً ليس سهلاً حتى اللحظة، وهو ما أكدته واشنطن بأن التواصل مع ايران يتم عبر الجانب الاوربي، ويكفي ان نشير هنا الى انه قد حققت الجهود التي يبذلها وزير خارجية الاتحاد الأوربي جوزيف بوريل، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية أنريكو مورا، اختراقاً في جدار الازمة النووية الإيرانية بفضل الاجتماع

الافتراضي ل"اللجنة المشتركة" المنبثقة عن الاتفاق النووي، الذي جرى يوم السبت الموافق 3-4-2021 بمشاركة ممثلين عن البلدان الخمسة الموقعة على الاتفاق النووي المبرم في عام 2015(فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين) وإيران، وأبرز دليل على ذلك أن الأطراف المشاركة اتفقت على عقد اجتماع لاحق يوم الثلاثاء القادم في فيينا من أجل أن تحدد بشكل واضح إجراءات رفع العقوبات الأمريكية وتطبيق الاتفاق النووي، للعمل أكثر تقريب وجهات النظر بين الطرفين.(صحيفة الشرق الاوسط،2021).

وهكذا، ترى ان ادارة جو بايدن، ان استثمار الفرص أهم لمجابهة التحديات الماثلة في موضوع التعامل مع الملف الايراني، وبالتالي تقتضي مصالحها العليا، في ظل الوضع الداخلي والاقليمي والدولي الذي تمر به ان تكون سياسة الدبلوماسية الناعمة هي التي تطغى على اي خيارات اخرى، كونها الأداة الاكثر فاعلية في عودة هيبة ومكانة الولايات المتحدة التي ترى فيها ادارة بايدن ان الرئيس الامريكي الاسبق دونالد ترامب اخل بها وبشكل كبير (Beatrice,2021,p.125 )، وبالتالي يميل هذا المشهد الى ترجيح كفة التعامل الدبلوماسية والسلوك الناعم من قبل الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايران طبقاً للافتراضات التي تم ذكرها.

### 3.2 مشهد القوة الذكية في التعامل الامريكي مع إيران

يقوم هذا المشهد على افتراض بجمع ما بين المشهدين السابقين في ان واحد، ذلك انه يرى بأن استمرار المعطيات التي تدفع الى اتباع السلوك الصلب في التعامل الامريكي مع ايران، مع استمرارية المعطيات التي تؤشر الى احتمالية السير بالسلوك الناعم ايضاً، يقود بالمصلحة الى رؤية مستقبلية تقول بأن احتمالية السير بآلية تجمع ما بين الآليتين يبقى امراً واحتمالاً وارداً ايضاً. (حيدر، 2017.ص402).

لعل من المهم الإفصاح هنا الى ان الجمع ما بين السلوك الناعم والصلب في التعامل سيفضي الى بروز تعامل امريكي جديد لدى ادارة بايدن في التعامل مع ايران، الا وهو القوة الذكية، والتي يراد بها الجمع في التوظيف السياسي الخارجي بين ادوات ناعمة، كالمنح الاقتصادية والهبات كالحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، والانجذاب والانبهار، والثقافة والفنون وغيرها من ادوات السلوك الهادئ، تزامناً مع ادوات صلبة، كالعقوبات الاقتصادية، وادوات الضغط العسكري، كالتهديد او التلويح باستخدام القوة، او استخدامها بشكل محدود في بعض الأحيان.(عبدالقادر واخرون،2021،ص365).

بالرغم من ادراك الولايات المتحدة الامريكية لأهمية مكانة ايران جيوستراتيجياً في سياستها الخارجية ضمن منطقة الشرق الاوسط، فيما يتعلق بتحديد الفرص والتحديات لتحقيق تلك الاهداف، ألا انها ترى في الاتفاق الاخير بين الصين وايران خطوة سلبية في مسعاها لاحتواء ايران وطموحاتها، ضمن الشرق الاوسط، ذلك ذهاب ايران الى العمق الاستراتيجي الصيني، يعني ضمنياً التسلم الامريكي بنجاح الصين كقوة دولية صاعدة الى اختراق منطقة الخليج العربي وتمدد استراتيجيتها الهادئة هناك، الامر الذي يكون بالمصلحة على حساب المصالح الإستراتيجية الامريكية هناك، سواء فيما تعلق بالطاقة او المكانة او التواجد العسكري والامني، ولا ننسى ان الصين لديها قاعدة عسكرية قريبة من المنطقة في جيبوتي، ما يعني ذلك أنها تمد اذرع سياسية وعسكرية عبر ادوات اقتصادية كمشروع طريق الحرير الاستراتيجي الصيني.(مقال، شبكة المعلومات الدولي،2021).

وبذات الاتجاه، وعلى الصعيد الدولي، نرى بأن الاتحاد الاوربي وروسيا ايضاً على خط الازمة، فهناك تنسيق فرنسي-ألماني روسي لإعادة إيران الى الالتزام ببنود الاتفاق النووي الايراني، وفك عقدة الجلوس المباشر بين الطرفين الامريكي والايراني على طاولة المفاوضات، لحسم الكثير من القضايا العالقة بينهما، كان الرد الايراني الرسمي، بأن ايران لن توقف تخصيب اليورانيوم بدرجة بقاء 20 % قبل أن ترفع الولايات المتحدة جميع العقوبات، بينما تبحث واشنطن سبل استئناف المحادثات النووية. (صويص، 2021، ص304).

ومن الجدير بالذكر ان الادارة الامريكية الحالية ترتكز اساساً منهج يجمع الدبلوماسية بالقوة، او يعد القوة الظهير الخلفي للدبلوماسية، فالثوابت الامريكية راسخة هنا سواء تعلق الأمر بإدارة محسوبة على الجزب الديمقراطي، أم اخرى محسوبة على الحزب الجمهوري، فيما يتعلق بالأمن القومي الامريكي، والمصالح الاستراتيجية الامريكية في المناطق الحساسة عالمياً، وبضمنها منطقة الخليج العربي، إلا ان الذي يتوقع ان يتغير وبدرجة كبيرة هو الالية المتبعة في تحقيق الاهداف، فالسياسة الخارجية الامريكية في ظل ادارة بايدن، ستختلف حتماً في اليياتها عن السياسة الخارجية الامريكية في زمن دونالد ترامب، فلكل منهم ادراكه وادواته، فإذا كان ترامب قد فضل السلوك الصلب في التعامل مع ايران عبر ضربات عسكرية كعملية البرق الازرق التي قتل فيها قائد فيلق القدس الايراني الجنرال قاسم سليماني في بغداد، واستمرارية تشديدها فرض العقوبات الاقتصادية على ايران، فإن بعض السلوكيات التي اتخذتها ادارة جو بايدن، خلال الشهرين الماضيين، تُشير الى ان الإدارة الامريكية الحالية تميل الى تقديم السلوك الناعم على الصلب، دون ان تعني ذلك الغاء السلوك الصلب في التعامل مع ايران، بل المزج بينهما، وهذه حكمة استخدام آلية القوة الذكية في السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران، لأنها تبقي على العقوبات الاقتصادية المشددة من جانب، وتفسح المجال للحوار الدبلوماسي لحسم الملفات العالقة بين الطرفين من جهة اخرى (Beartrice,2021,p.p123-125).

بالمصلحة، وبشكل مختصر، يرى الباحث أن السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة جوبايدن تجاه طهران، ستسير وفق منهج القوة الذكية، لإعتبارات عديدة، منها ان ادارة بايدن تميل الى تفضيل الخيار الدبلوماسي في التعامل مع الازمات، في اطار الدبلوماسية الوقائية والردع، والتي تنسحب للأخطار قبل توسعها، مع احتفاظها بأدوات الضغط الصلبة، كالعقوبات، وفي بعض الأحيان التلويح باستخدام القوة العسكرية لحالات الضرورة، وعليه، وضمن منهج الاستشراف المستقبلي الذي يدفع الباحث الى ترجيح احد الاحتمالات او المشاهدات المُستقبلية، يرى الباحث ان المشهد الثالث، الذي يؤشر مشهد القوة الذكية في التعامل الامريكي مع ايران، هو المشهد الأكبر ترجيحاً، لأن المعطيات السارية تدفع الى ذلك، ولأنه الأقرب الى ارض الواقع في المرحلة الراهنة.

**الخاتمة**

في ختام البحث تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

1- تسعى ادارة جوبايدن الى اتباع وضع جديد مع إيران يتناسب مع معطيات المرحلة الحالية، وذلك بتفعيل الخيارات الدبلوماسية، وفتح الابواب امام إيران للحوار بشأن القضايا المتأزمة بينها، دون ان تعني ذلك رفعها للعقوبات عنها وهي ادوات صلبة، مالم تقتنع ادارة بايدن باسلوب وسلوك ايراني مرضي لواشنطن فيما يتعلق بالبرنامج النووي والصاروخي، وهو عقدة الترابط في العلاقة بينها. بالمقابل هناك فهم واسع للإدارة الامريكية لطبيعة النظام السياسي الايراني وفلسفة حكمه القائم على اساس ديني متشدد، وبالتالي فهي تتعاطي معه على اساس هذا الفهم.
2- كما هو معلوم ان جو بايدن محسوب على الحزب الديمقراطي، وبالتالي، فهو يحمل توجهات تختلف عن أولئك المحسوبين على التيار المتشدد من الجمهوريين، والذين يميلون الى سياسة خارجية تعتمد نهج القوة العسكرية سبيلاً لتحقيق اهدافها، وبذا فانه لا يميل كثيراً الى تفعيل الخيارات الصلبة في التعامل مع ايران، فهو ارسل اكثر من اشارة اليها برغبة الواضحة في الجلوس الى طاولة المفاوضات في حال تقدمت ايران بخطوة نحو الامام، بالتوازي مع الدور الناعم الذي تلعبه الدول الاوروبية المهمة، يتقدمها المانيا وفرنسا ، وحتى روسيا بهذا الاتجاه، الامر الذي يستدعي من ادارة بايدن اتباع سياسة ذات نفس الطويل، لأنها ترى في استمرارية العقوبات الاقتصادية ورقة ضاغطة قد تدفع طهران الى إبداء تنازل معين يكون بداية لنقطة التقاء جديدة، تؤسس لمرحلة جديدة من المفاوضات الامريكية- الايرانية.
3- تدرك الولايات المتحدة جيداً في ظل ادارة جو بايدن، ان التنافس الدولي مع الصين بلغ مراحل متقدمة جداً، لاسيما في الجوانب الاقتصادية، وبالتالي ليس من مصلحتها ان تكون إيران حليفاً استراتيجياً للصين في ادق منطقة عالمياً، وهي منطقة الخليج العربي، وبذلك ترى ان أفضل الية للتعامل ضمن سياستها الخارجية مع طهران هي القوة الناعمة، مع مزيج من ادوات الضغط الاقتصادية، لتبقى المجال للمناورة مع طهران بهذا الاتجاه.
4- ضمن سياق المنهج الاستشرافي في البحوث العلمية، تم الركون الى جملة من العوامل الداخلية والخارجية باتجاهيها الاقليمية والدولية، حول تحديد مكانة إيران في السياسة الخارجية لادارة جوبايدن، كونها تسهل على الباحث الكثير من الجهد لرسم صور محتملة عن مستقبل هذه المكانة في السياسة الامريكية الحالية والقادمة، والتي تمثلها ادارة جوبايدن وفريقه الرئاسي.
5- تقتضي المنهجية الاستشرافية اعتماد مشاهدات او احتمالات عديدة للمستقبل، وهو ما اخذ به الباحث، حيث ارتكز على العوامل المحددة لمكانة ايران في السياسة الخارجية الامريكية، لتحديد ثلاث مشاهدات، ممكنة ومحتملة او مرغوب بها امريكياً، وهي كما يلي:
   أ- مشهد السلوك السياسي الصلب في التعامل الامريكي مع إيران.
   ب- مشهد السلوك السياسي الناعم في التعامل الامريكي مع إيران.
   ت- مشهد القوة الذكية في التعامل الامريكي مع إيران.

في ختام البحث تمت البرهنة على الفرضية العلمية التي اعتمدتها الباحث، وهي كلما أدركت واشنطن اهمية مكانة إيران في سلوكها السياسي الخارجي تجاه الخليج العربي بشكل خاص، ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام، كلما زادت اهمية احتواء إيران ضمن سلوك سياسي امريكي فاعل، والعكس صحيح.

**التوصيات:**

1. بحسب الخيارات المتاحة وحسابات الأرباح والتكاليف، قد يكون من الأفضل لإدارة بايدن العودة إلى المفاوضات النووية، تطبيقاً لما جاء في وعوده الانتخابية، وما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأميركية، المنشورة في تشرين الأول/أكتوبر 2022، والتي تدعو إلى التخلي عن استراتيجية تغيير الأنظمة في المنطقة ودعم الاستقرار، عبر اعتماد الدبلوماسية وتخفيف التوترات الإقليمية .
2. وضمن محددات المنهجية الاستشرافية في ترجيح احدى المشاهد، فقد تم ترجيح المشهد الثالث من قبل الباحث، وذلك لقرب معطياته من الواقع، وهو وجود رغبة امريكية قوية لاحتواء إيران في ظل ادارة جوبايدن، انطلاقاً من ادراكها لجملة الحسابات الاستراتيجية العامة، تتقدمها المصالح والاهداف.

3. لقد اثبت الواقع ومن خلال تجارب عدة في منطقة الشرق الأوسط ان اللجوء الى القوة العسكرية لتغيير الأنظمة المستبدة افرز نتائج سلبية كبيرة في المنطقة وخير دليل على ذلك ما حصل في العراق وسوريا واليمن وليبيا، لذلك نرى وفي سبيل زعزعة النظام السياسي الحاكم في ايران يكون عن طريق الجبهة الداخلية وتعزيز قدرات المعارضة الإيرانية فضلا عن الجزاءات الذكية.

## قائمة المصادر

### أولا: الكتب


1- أحمد الباز، الثورة والحرب تشكيل العلاقات الإيرانية ـ الخليجية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018.
2- حكمت العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2020.
3- حيدر علي حسين، العراق وعمقه الاستراتيجي: الادراك والاستجابة، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع،2021.
4- خالد جابر- سيغورد بارود، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الاوسط، الدوحة: دار التودد للطباعة والنشر،2020.
5- ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، بيروت: دار للطباعة والتوزيع،2017.
6- سعد منتظري، نقد الذات: آية الله حسين علي منتظري في حوار نقد ومكاشفة للتجربة الإيرانية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2020.
7- سوسن جبار شريف الخليج، العربي في السياسية الخارجية الامريكية 1971-1988، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع،2018.
8- عبد الرحيم لعروسي، النزاعات المسلحة وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، القاهرة: مجموعة النيل العربية،2020.
9- عبد القادر دندن وآخرون، العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيات الرقمية تحولات عميقة، مسارات جديدة، دمشق: مركز الكتاب الأكاديمي،2021.
10- عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون،2015.
11- فاطمة لهرون العبارات، العلاقات الروسية- الإيرانية وابعادها على الامن القومي العربي2011-2018، عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع،2021.
12- مازن اسماعيل الرمضاني، دراسات المستقبلات واستشراف سيناريوهات المستقبل، الجزائر: دار الموج الأخضر،2020.
13- مجموعة باحثين، اتجاهات السياسة الخارجية الامريكية نحو المنطقة العربية قراءة في مضامين خطابات الرئيس ترامب، إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2020.
14- مجموعة مؤلفين لمركز الاستراتيجي للدراسات، الثقل الاقليمي لدولة سلطنة عمان: المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات،2020.
15- مجموعة مؤلفين، العلاقات الخليجية - الامريكية: هواجس السياسة والاقتصاد والامن، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2020.
16- مجيد محمدي، إيران تحت الإسلاميين: النزل إلى الفوضى والكارثة والبؤس والانهدام، لندن: دار دانومو للطباعة والنشر،2020.
17- محمد الأحمري، العلاقات العربية- الإيرانية في منطقة الخليج، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، الطبعة الأولى، 2015.
18- محمد عصام العروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، القاهرة: مجموعة النيل العربية،2020.
19- مصطفى عطية جمعة، الحكم الرشيد: رؤية إسلامية حضارية، القاهرة: دار الشمس للطباعة والنشر،2020.
20- نجاة محمد مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط: دراسة حالة سوريا 2010-2014، دمشق: مركز الكتاب الأكاديمي،2018.
21- نصار الربيعي، خبراء السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، دار الكتب العلمية، بغداد، الطبعة الأولى، 2018.
22- هايل عبدالمولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني،2020.
23- ودة سليمان صويص، الاستراتيجية الامريكية والحرب على سوريا: تداعيات كورونا، بيروت: دار البيروتي للنشر والتوزيع،2021.


### ثانيا: الاطاريح والرسائل الجامعية:


1- ظافر ناظم سلمان، أثر النظام الدولي الجديد على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، دراسة في سياسة إيران الإقليمية منذ عام 1989، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.


### ثالثا: البحوث والدوريات:


24- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني.. آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2005.
25- أشرف محمد كشك، أمن الخليج في السياسة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، إبريل 2006.
26- أمل حمادة، الصراع المقيد: الشرق الأوسط في التفاعلات الإيرانية – الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، إبريل 2014.
27- تحرير فريق بحثي من مركز المسبار، إيران من الداخل، السياسات والاخفاقات، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،2020.
28- جمال زهران، أمن الخليج، محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، مجلة قضايا خليجية، العدد الأول، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، إبريل 1998.
29- دلال محمد السيد، هل ينتقل الشرق الاوسط الى الردع النووي، ملحق تحولات استراتيجية، مركز الاهرام: مجلة السياسة الدولية، العدد213، يوليو2018.

30- محمد الرميحي، خديعة "تشامبرلين": الهواجس الخليجية من "تفاهم" نووي إيراني – أمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2014.

31- محمد السعيد عبد المؤمن، العلاقات مع أمريكا بين خامنئي ورفسنجاني، مجلة مختارات إيرانية، العدد 142، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو 2012.

## رابعاً: الانترنت:

1- جو بايدن: لن نرفع العقوبات على إيران لإعادتها إلى طاولة المفاوضات، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية" الانترنيت" بتاريخ 7فبراير2021، وعلى الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-5597219 :

2- محمد قورشون، العقوبات حجر عثرة امام عودة مفاوضات واشنطن- طهران، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية"الانترنيت"بتاريخ12-2-2021، وعلى الرابط التالي: https://www.aa.com.tr/ar/%D8

3- طارق الشامي، هل تنجح استراتيجية بايدن لتحقيق أهدافه من التفاوض مع إيران، مقال علمي منشور على شبكة المعلومات الدولية "الانترنيت"، بتاريخ 22-2-2021، وعلى الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/node/195966/

4- إسرائيل تعتبر عودة اميركا للاتفاق النووي خطأ فادحا وطهران تطالب واشنطن بالخطوة الأولى، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، "الانترنيت"، بتاريخ 28-1-2021، وعلى الرابط التالي:https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/1/28

5- فورين بوليسي: ما الذي يتطلبه اتفاق نووي جديد مع إيران؟، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، "الانترنيت"، بتاريخ 28-1-2021، وعلى الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/2021/1/28/

6- البرنامج النووي الإيراني: إيران تنتج اليورانيوم في انتهاك جديد للاتفاق النووي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، "الانترنيت"، وبتاريخ 11فبراير2021، وعلى الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-56023502

7- الحرب في سوريا: أول عمل عسكري للرئيس الامريكي جو بايدن غارة جوية تستهدف "ميليشيات تدعمها إيران"، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت، بتاريخ 26فبراير2021، وعلى الرابط التالي:https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56187063

8- الاتفاق الصيني الإيراني...لماذا يشكل مفاجأة من العيار الثقيل لواشنطن؟، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية،" الانترنيت"، بتاريخ 30-3-2021، وعلى الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/3/30/

9- إيران والصين توقعان اتفاق تعاون استراتيجي مدته 25عاماً، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولي، "الانترنيت"، بتاريخ 27-3-2021، وعلى الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/world/1424997 :

10- صحيفة الشرق الاوسط الدولية- لندن، بتاريخ 4-4-2021، وعلى الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article/2891591/ :

## خامسا: المصادر الاجنبية:

1. Beatrice Gormley, Joe Biden: Our 46th President, Simon & Schuster, 2021.

4. David McKean .Bart M. Szczuka, Partners of First Resort: America, Europe, and the Future of the West, Washington, Brooking Institution Press, 2021.

6. Henry Rome, Reviving the Iran nuclear deal will be harder than it looks, The Washington Post,23, November 2020, on website: https://www.washingtonpost.com/politics/2020/11/23/reviving-iran-nuclear-deal-will-be-harder-than-it-looks/

10. Mehran Kamara, Routledge Handbook of Persian Gulf Politics, Routledge,2020.